الأمم المتحدة

S/2003/1095

مجلس الأمن

Distr.: General
17 November 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية، المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (انظر S/2003/1027).

ولا تزال حكومة جنوب أفريقيا ملتزمة تماما بتحقيق حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى ككل. وفي هذا الصدد ظلت حكومة جنوب أفريقيا تدعم بانتظام عمل فريق الخبراء القيم الذي يهدف، من جملة أمور، إلى كشف الصلة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة التي أججت الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالتقرير النهائي، لاحظت حكومة جنوب أفريقيا أن عددا من كيانات جنوب أفريقيا قد رفعت من قائمة المؤسسات التي اعتبرها الفريق سابقا منتهكة للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات، بعد أن منحت كل منها الفرصة لتوضيح موقفها وأنشطتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع ذلك، خيب رجاء جنوب أفريقيا بشأن بعض أوجه التقرير النهائي الذي قدمه رئيس فريق الخبراء، السفير محمود قاسم، إلى مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي هذا الإطار، نود أن نتناول بعض المسائل الخاصة التي أثارها الفريق بصدد بعض الشركات التي تتخذ جنوب أفريقيا مقرا لها.

عدد الفريق، في تقريره النهائي، تحت الفئة الرابعة، عددا من القضايا التي تظل دون حل. وتشمل هذه، القضايا تلك التي أحيلت إلى الحكومات ذات الصلة لإجراء المزيد من التحقيق بشأنها أو القضايا التي طلبت الحكومات من الفريق تزويدها بمعلومات بشأنها حتى

181103 181103 03-61606 (A)

تتمكن من إجراء تحرياتها الخاصة. وقد أدرجت الشركات والأفراد التالية أسماؤهم من جنوب أفريقيا في هذه الفئة: شركة بونغ وسونس AH، وأفريكان تريدينغ كوربريشن، ومركانتايل CC، وأوريون ما يننغ إنك، وسواني بول، وسراسن أوغندا/هكي هورن (جنوب أفريقيا وأوغندا).

ويبين التقرير أنه لم يتم استلام أي شكوى بشأن هذه الشركات الجنوب أفريقية بل أنها أدرجت في التقرير نتيجة لتحقيق أجرته حكومة جنوب أفريقيا. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تسجل أن التحقيق الذي أجرته في الأنشطة المزعومة للشركات المذكورة أعلاه كان نتيجة لنشر الفريق هذه الأسماء في تقريره النهائي المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وعليه، فإن الادعاءات قد جاءت من الفريق نفسه وليس من حكومة جنوب أفريقيا. ومع ذلك، بالرغم من الطلبات الرسمية العديدة التي قدمت إلى الفريق، لم تقدم أي أدلة داعمة عن أنشطة أي من هذه الكيانات إلى حكومة جنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بالفئة الخامسة، ينبغي الإشارة أيضا إلى أن الفريق لم يفاتح جنوب أفريقيا أبدا بشأن كيان باسم هوبركريس. و لم يتم تبادل أي معلومات تتعلق بأنشطته التجارية أو سلوكه مع حكومة جنوب أفريقيا. كما أن هذا الكيان لم يكن أبدا موضع استفسار موجه من الفريق إلى حكومة جنوب أفريقيا.

ولذلك، تود حكومة جنوب أفريقيا، أن تكرر، مرة أخرى، استعدادها للتحقيق في المزاعم الموجهة ضد الأفراد والكيانات المملوكة لجنوب أفريقيا أو التي تتخذ جنوب أفريقيا مقرا لها استنادا إلى معلومات موثوق بها. إلا أنه ينبغي أن يتم تبادل أي معلومات من هذا القبيل يملكها المجلس أو أي من هيئاته الفرعية مع السلطات الحكومية المختصة لتمكينها من اتخاذ الخطوات اللازمة ضد جميع الأفراد والكيانات التي يمكن أن تكون ضالعة في أنشطة غير قانونية.

ونأمل أن يأخذ المجلس هذه الشواغل في الاعتبار عند نظره في التقرير النهائي. ونقترح أن يقدم المجلس مبادئ توجيهية واضحة ومحددة بشأن أداء ونهج ومعايير عمل أي آلية قد يقرر أن ينشئها في المستقبل فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية أو أي بلد آخر.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوميساني س. **كومالو**
السفير والممثل الدائم لجمهورية
جنوب أفريقيا